



يصدر عن
البنك المركزي العماني

ملحق خاص
(٨) صفحات



رسالة من سعادة الرئيس التنفيذي



إنه لمن دواعي سروري تبليغ هذه الرسالة في هذه المناسبة الهامة التي تضم حدثاً وطنياً بالغ الأهمية في التاريخ المصرفي للسلطنة.

لطالما وجهت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم اهتمامها نحو دعم الاستقرار المالي وتعزيز ثقة الجمهور في الأنظمة المالية. وينطبق ذلك على منطقة الشرق الأوسط أيضاً، حيث حافظ القطاع المالي على استقراره التام رغم التحديات الدولية والقضايا الإقليمية المختلفة.

تهدف أنظمة تأمين الودائع المصرفية إلى تعزيز ثقة الجمهور وتقديم مساندة إضافية ضمن أعمال «شبكة الأمان» لدى البنوك المركزية في ذات الوقت. وتعد السلطنة من الرواد في هذا المجال وذلك بتأسيس نظام تأمين الودائع المصرفية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٥/٩ الصادر في عام ١٩٩٥م.

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا النظام في توفير تغطية تأمينية شاملة لودائع محددة لدى البنوك في السلطنة وذلك لتشجيع المدخرات العامة بالإضافة إلى تعزيز ثقة الجمهور في النظام المالي وتقليل أثر المخاطر التقليدية في القطاع المصرفي.

وقد ظل القطاع المالي في السلطنة دائماً مستقراً، حيث تمسك البنك المركزي العماني بمركز الصدارة وذلك بقيامه بدور الحارس الأمين لتفادي الأزمات والمصاعب المالية التي تعرضت لها دول أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، استمر نظام تأمين الودائع المصرفية بالخضوع للتقييم والتطوير من أجل ضمان تحقيق الفوائد المرجوة وتعزيزها.

حافظ القطاع المالي على استقراره التام رغم التحديات الدولية والقضايا الإقليمية المختلفة

قرر البنك المركزي العماني نشر المزيد من الوعي بشأن نظام تأمين الودائع المصرفية بين المواطنين

وتنفيذاً لتوصيات عدد من الخبراء في هذا المجال واعتماداً لأفضل الممارسات الدولية، قرر البنك المركزي العماني نشر المزيد من الوعي بشأن نظام تأمين الودائع المصرفية بين المواطنين. عليه، تهدف المطبوعة الحالية إلى تعريف المودعين وعامة الجمهور بالفوائد المتاحة لهم من خلال هذا النظام وذلك دون أي رسوم مقابل ذلك.

ونحن في البنك المركزي العماني نرى أن هذا هو الوقت المناسب لتعريف الجميع بماهية نظام تأمين الودائع المصرفية الذي كان بمثابة الأداة المفيدة الذي ظل يخدم في صمت لما يقرب من ٢٠ عاماً، أي منذ عام ١٩٩٥م. إنني على أتم الثقة بأننا جميعاً كمواطنين عمانيين ومقيمين سوف نعزز من ثقتنا في القطاع المصرفي بفضل هذا النظام ونساهم في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في خلق الوعي الشامل حول سلامة هذه الصناعة وزيادة المدخرات العامة لتحقيق الخير والمنفعة للشعب العماني والوطن العزيز.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع البنوك الأعضاء على دعمهم وتعاونهم المستمر في التنفيذ الناجح لهذا المشروع، ونتطلع إلى مساهمات أفضل في السنوات القادمة. وبصفتهم الوسطاء الرئيسيين فإن لهم دور حيوي لتحقيق قطاع مالي مزدهر.

وأود كذلك أن أعبر عن خالص تقديري لأعضاء لجنة إدارة نظام تأمين الودائع المصرفية ومدير المشروع والموظفين المعنيين في البنك المركزي العماني الذين عملوا بلا كلل من أجل إصدار هذه المطبوعة وإنجاح هذا المشروع خلال العامين الأخيرين من إطلاقه.

مع أطيب التحيات وكل عام وأنتم بخير.

حمود بن سنجور الزدجالي
الرئيس التنفيذي
البنك المركزي العماني



نظام تأمين الودائع المصرفية حملة توعوية

النظام بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٥م والمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٧٠ الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٠٥/٢٦م.

٥. أهداف نظام تأمين الودائع المصرفية

- توفير غطاء تأميني شامل على ودائع محددة لدى المصارف العاملة بسلطنة عمان، لتشجيع الجمهور على الادخار.
- تعزيز ثقة الجمهور في سلامة النظام المالي للقطاع المصرفي بالسلطنة.
- تقليل آثار المخاطر التقليدية في أعمال القطاع المصرفي.

٦. المصارف الأعضاء

١	بنك مسقط
٢	بنك عمان العربي
٣	البنك الأهلي
٤	البنك الوطني العماني
٥	إتش إس بي سي بنك عمان
٦	بنك صحار
٧	بنك ظفار
٨	بنك قطر الوطني
٩	بنك بارودا
١٠	ستاندرد تشارترد بنك
١١	ستيت بنك أوف انديا
١٢	بنك ملي إيران
١٣	بنك صادرات إيران
١٤	حبيب بنك المحدود
١٥	بنك أبوظبي الوطني
١٦	بنك بيروت
١٧	بنك التنمية العماني

وبالتالي يعمل على استقرار القطاع المصرفي. ويهدف النظام إلى حماية مصالح فئة «صغار المودعين» أو «ذوي الإيداعات النقدية الصغيرة» التي تعتبر الشريحة الأكثر عرضة للتضرر في حال تعثر المصارف وذلك عبر تأسيس نظام دفع يتميز بالسرعة والفعالية لتجنب حدوث أزمة في السيولة النقدية.

٣. منافع التأمين على الودائع

- جزء لا يتجزأ من شبكة الأمان المالي.
- يتم توفيره تلقائياً للمودعين دون مقابل.
- يساهم في استقرار النظام المصرفي من خلال تعويض المودعين دون تأخير عند تعثر أحد المصارف.
- يقلل من خطر امتداد عدوى تعثر أحد المصارف إلى المصارف الأخرى.
- يضمن تكافؤ الفرص للمصارف المتفاوتة الأحجام، لتتنافس على الأنواع المختلفة من الودائع، وبالتالي زيادة ثقة الجمهور في المصارف خاصة الصغيرة منها.
- تحويل عبء تعويض المودعين من الحكومة إلى نظام مستقل قائم على أساس التحصيل المسبق (حيث يتم تجميع الأموال مسبقاً من المصارف الأعضاء).

٤. نظام تأمين الودائع المصرفية

نظام تأمين الودائع المصرفية هو «نظام تأميني ملن» قائم على قواعد محددة وذلك من خلال قيام الحكومة بالسماح للقطاع المصرفي بتحمل الجانب الأكبر من المسؤولية من خلال نظام تأمين مستقل للودائع المصرفية. وأنشئ نظام تأمين الودائع المصرفية في ٢٦/٠٢/١٩٩٥م بموجب قانون نظام تأمين الودائع المصرفية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٥/٩، ويهدف بصفة رئيسية إلى توفير غطاء تأميني شامل لودائع محددة لدى المصارف العاملة بسلطنة عمان، بغرض تشجيع الادخار وتعزيز الاستقرار المالي. وقد طرأت بعض التعديلات على

١. مقدمة

يعتبر وجود نظام مصرفي سليم وتنافسي من أهم ركائز استقرار الاقتصاد وحيويته بأية دولة. كما يعتبر نظام التأمين على الودائع عنصراً أساسياً في الحفاظ على الثقة في النظام المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي. ويقوم نظام التأمين على الودائع بتعويض المودعين بالكامل أو جزئياً عن ودائعهم لدى المصارف الأعضاء في حال تعثر أي مصرف عضو.

٢. تأمين الودائع المصرفية ودوره في شبكة الأمان المالي

نظام تأمين الودائع هو نظام يقوم على حماية الودائع في حال تعثر أحد المصارف ويعتبر عنصراً أساسياً وجزءاً مهماً من شبكة الأمان المالي للدولة الذي يقوم على:

- أداء البنك المركزي لمجموعة من الوظائف من أجل تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي من خلال القوانين المصرفية، التعميم، القواعد والارشادات، الرقابة والإشراف وغيرها.
- اعتبار نظام تأمين الودائع المصرفية صمام أمان إضافي في حال تعثر أحد المصارف

نظام تأمين الودائع هو نظام يقوم على حماية الودائع في حال تعثر أحد المصارف ويعتبر عنصراً أساسياً وجزءاً مهماً من شبكة الأمان المالي للدولة

يهدف نظام تأمين الودائع المصرفية لتشجيع الجمهور على الادخار وتعزيز ثقة الجمهور في سلامة النظام المالي

مثال: أودعت وديعة لفترة عام واحد إلا أن المصرف تسمر بعد ستة أشهر من تاريخ الإيداع. في هذه الحالة يتم دفع فائدة لفترة الستة أشهر.

١٧. الفترة اللازمة للتعويض

وفقاً لتعاون وبنائهم وفقاً لنظام تأمين الودائع المصرفية يجب على المصرف العضو المتعثر تسليم البنك المركزي العماني قائمة بالمبالغ المستحقة للدفع خلال أسبوع واحد من تاريخ صدور قرار إيقاف المصرف عن مزاولة العمل المصرفي. ويتم إخطار كل مودع بصافي المبلغ المستحق له. ثم يقوم مجلس محافظي البنك المركزي العماني بتحديد طريقة وتاريخ الدفع للمودعين. ويتم الدفع في أقرب فرصة ممكنة.

١٨. دفع مبلغ التعويض

يحصل المودع على صافي المبلغ المستحق له بموجب قانون النظام بعد أن يوقع على إقرار بتنازله عن المبالغ المستحقة له لدى المصرف العضو. في حدود ما حصل عليه من الصندوق.

١٩. الودائع التي تجاوز مبلغ -/ ٢٠,٠٠٠ ريال عماني

يعد المودعين دائنين بالمصرف المفلس ولديهم حقوق أخرى بموجب القوانين المعمول بها في السلطنة.

في حالة تصفية أحد المصارف، يحق للمودعين مطالبة المصرف المفلس بسداد مبالغ الودائع المستحقة والتي لم يتم تغطيتها تحت نظام تأمين الودائع المصرفية.

٢٠. الشكاوي والمطالبات الأخرى للمودعين

يجوز للمودع في حالة عدم اقتناعه بالمبلغ المدفوع له تقديم شكوى للبنك المركزي خلال سبعة أيام من تاريخ استلام المبلغ المقرر له أو اعتباراً من تاريخ استلام إخطار بعدم وجود مستحقات له على أن ينظر في هذه الشكاوى في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز شهراً من تاريخ تقديمها ويكون قرار البنك المركزي نهائياً وملزماً بالنسبة إلى مستحقات المودع.

١٢. احتساب صافي الوديعة في حال وجود قرض (أو التزام آخر) على المودع

عند احتساب الوديعة الصافية بالنسبة لأي حساب وديعة تستقطع كل التزامات المودع من حسابه لدى البنك العضو.

مثال:

مبلغ القرض	-/ ٣٠,٠٠٠ ريال عماني
الوديعة	-/ ٧٠,٠٠٠ ريال عماني
صافي الوديعة	-/ ٤٠,٠٠٠ ريال عماني
مبلغ التعويض	-/ ٢٠,٠٠٠ ريال عماني

١٤. تغطية الحسابات المشتركة تحت نظام تأمين الودائع المصرفية

يتم معاملة أصحاب الحسابات المشتركة بصفة منفردة وفقاً لحصصهم في الحساب لغرض التعويض على أن لا يتجاوز مجموع ما يقبضه الشخص الواحد الحد الأقصى لمبلغ التعويض.

مثال: زيد وعبيد لديهما حساب مشترك باجمالي مبلغ -/ ٥٠,٠٠٠ ريال عماني، ونسبة حصة كل منهما في الحساب تساوي ٥٠٪ (-/ ٢٥,٠٠٠ ريال عماني). يحصل كلاهما على -/ ٢٠,٠٠٠ ريال عماني كحد أقصى.

١٥. حسابات الودائع بالعملة الأجنبية

للودائع بعملة أجنبية يتم الدفع بالريال العماني بناء على صافي الودائع المستحقة الدفع بالعملة الأجنبية محولة بسعر متوسط سعر الصرف السائد في اليوم المحدد من قبل البنك المركزي العماني.

١٦. حسابات الودائع لأجل أو الحقوق أو الإلتزامات المستقبلية

في حالة الودائع لأجل أو الحقوق أو الإلتزامات المستقبلية، فإنها تعامل على أنها موجودة وكان الوديعة واجبة السداد عند الطلب أو حل موعد استحقاق الحقوق أو الإلتزامات في التاريخ المحدد طبقاً لقانون النظام.

١١. تعويض المودعين ذوي عدة حسابات لدى نفس المصرف

إذا كان لمودع عدة حسابات لدى نفس المصرف المتعثر فإنه يتم جمع المبالغ المودعة له في جميع الحسابات المؤهلة للتغطية من قبل النظام لاحتساب مبلغ التعويض. (وفقاً للشروط الأخرى).

يبلغ مبلغ التعويض الحالي ٢٠,٠٠٠ ريال عماني كحد أقصى ويتم تعويض ما دون ذلك بالكامل

بالإمكان تدخل الحكومة - إذا ارتأت ذلك - في حال تعثر مصرف لتحقيق الاستقرار في النظام و/أو حماية مصالح المودعين

في حالة تصفية أحد المصارف، يحق للمودعين مطالبة المصرف المفلس بسداد مبالغ الودائع المستحقة والتي لم يتم تغطيتها

١٢. تعويض المودعين ذوي عدة حسابات لدى عدة مصارف

سيتم التعامل مع جميع الودائع المؤهلة للتغطية من قبل النظام لنفس المودع في عدة مصارف بشكل مستقل. بحيث يكون المودع مستحقاً لاستلام -/ ٢٠,٠٠٠ ريال عماني كحد أقصى من كل مصرف.

تحت إدارة ورقابة البنك المركزي العماني مالياً وإدارياً. ويحدد مجلس المحافظين السياسة العامة لإدارة الصندوق، وتشمل استثمار موارد الصندوق ومنح الرئيس التنفيذي للبنك المركزي سلطة تشكيل لجنة لإدارة الصندوق. وتتكون اللجنة من (٥) أعضاء يكون (٢) منهم من موظفي البنك المركزي بدرجة لا تقل عن مدير دائرة، ويكون الأعلى درجة منهم رئيساً للجنة، ويكون (٢) من أعضاء اللجنة من مسؤولي المصارف الأعضاء.

تعقد اجتماعات لجنة الإدارة بدعوة من رئيسها كلما كان ذلك ضرورياً، على ألا تقل عن اجتماعين في السنة. ويفوض رئيس اللجنة في دعوة المدير العام لأي مصرف عضو للمشاركة في الاجتماعات، إذا لزم الأمر، ولا يكون لهؤلاء المدعوين سلطة التصويت. وتتخذ توصيات اللجنة بأغلبية الأصوات، وتسجل وقائع الاجتماعات تحت توقيع رئيس اللجنة.

تتولى اللجنة استثمار موارد الصندوق وفقاً لقانون نظام تأمين الودائع المصرفية واللوائح الصادرة بموجبه

٩. نظام تأمين الودائع المصرفية والضمان الحكومي

أنشئ هذا النظام من أجل تحويل عبء تعويض المودعين من الحكومة إلى نظام مستقل قائم على أساس التحصيل المسبق (حيث يتم تجميع الأموال مسبقاً من المصارف الأعضاء). إلا أنه بالإمكان تدخل الحكومة - إذا ارتأت ذلك - في حال تعثر مصرف لتحقيق الاستقرار في النظام و/أو حماية مصالح المودعين إضافة لما تتضمنه قوانين ولوائح النظام.

١٠. التسجيل لحماية نظام تأمين الودائع المصرفية

ليست هناك حاجة من المودعين بالتسجيل للحماية حيث أن ذلك متوفر بشكل تلقائي لجميع المودعين لتلك الودائع المستحقة والمؤهلة للتغطية من قبل النظام ودون أية رسوم.

٧. تغطية الودائع

يبلغ مبلغ التعويض الحالي -/ ٢٠,٠٠٠ ريال عماني كحد أقصى.

ويتم تعويض الودائع التي تبلغ قيمتها -/ ٢٠,٠٠٠ ريال عماني أو أقل بالكامل.

الودائع المؤهلة للتغطية:

١. ودائع الادخار/ التوفير
٢. الحسابات الجارية
٣. ودائع تحت الطلب/ مؤقتة
٤. الودائع لأجل
٥. ودائع الحكومة
٦. ودائع صناديق الائتمان والتقاعد وأية ودائع أخرى لها ذات الطبيعة
٧. أية ودائع أخرى مماثلة للودائع أعلاه يتم تحديدها من قبل البنك المركزي العماني

الودائع غير المؤهلة للتغطية:

١. الودائع بين المصارف
٢. البنود تحت التسوية
٣. ودائع أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الأوائل ومديري الاستثمار والائتمان في المصارف الأعضاء وأفراد عائلاتهم
٤. ودائع المدققين الخارجيين ومدراء التدقيق الداخلي في المصارف الأعضاء وأفراد عائلاتهم
٥. ودائع الشركات الأم والفرعية والمرتبطة والمشاركة في المصرف العضو
٦. ودائع الأشخاص الذين لا يمكن التعرف على هوياتهم
٧. الودائع التي يعتبر البنك المركزي أن الحصول عليها قد تم بطريقة مخالفة للقانون أو ترتبط بأمر غير قانوني

٨. لجنة إدارة نظام تأمين الودائع المصرفية

يكون صندوق نظام تأمين الودائع المصرفية

رسالة من رئيس لجنة نظام تأمين الودائع المصرفية



ظهر مفهوم نظام تأمين الودائع إلى حيز الوجود منذ سنوات عديدة، حيث تشير الدلائل التاريخية إلى ظهوره في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل القرن التاسع عشر. وقد بدأت دول العالم بإبلاء المزيد من الاهتمام لمثل هذه الأنظمة بسبب الأزمة المالية الأخيرة التي حدثت في عام ٢٠٠٨م والتي لا تزال تأثيراتها تلقي بظلالها حول العالم، لذا فإن تعزيز الثقة بالقطاع المالي هو الضمان الأكبر للجميع، بغض النظر عن الزمان والمكان.

وتعد سلطنة عمان من الرواد في هذا المجال وذلك بتأسيس نظام تأمين الودائع المصرفية منذ عام ١٩٩٥م والذي لا يزال حتى الآن نظام تأمين الودائع الوحيد الشامل والصريح ذي القوانين المحددة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وقد وجد مر السنوات ليصبح صندوقاً ضخماً يمكنه تقديم ضمانات ومساندة إضافية للقطاع المصرفي عند الأزمات.

يشمل نظام تأمين الودائع المصرفية الذي تم تأسيسه بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٥/٩٥ جميع البنوك المرخصة داخل السلطنة على هيئة أعضاء (العدد الحالي ١٧) وهو خاضع لإدارة البنك المركزي العماني. وقد وجد الخبراء الذين قاموا بالتدقيق في هذا النظام أن عملياته وشروطه مثل الودائع المؤهلة وحدود التغطية وتحصيل أقساط التأمين وغيرها مطابقة للمعايير الدولية.

ويهدف النظام إلى تقديم تعويض سريع وحماية معقولة للمودعين عند حدوث أزمة إلى أن يتم منحهم التعويض القانوني المستحق ويشجعهم للاطلاع على مستويات الأداء والخدمة في القطاع المصرفي، كما يفرض الانضباط في السوق ويحفزه من جانب المشاركين وذلك من خلال التوقعات الحذرة من قبل البنوك الأعضاء.

لقد وضعنا استراتيجية التواصل الفعال لنشر المعلومات عن نظام تأمين الودائع المصرفية لجميع الأطراف المعنية. وتستهدف المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية القطاع المصرفي الذي يعد نقطة الاتصال الأولى. وإلى جانب المصرفيين المطلقين، نستهدف كذلك المودعين وعامة الجمهور كمرحلة ثانية من هذه الاستراتيجية لتوفير المعلومات حول فوائد وعمليات هذا النظام.

ويعد تبادل المعلومات والتعاون من جميع الأطراف المعنية أمراً ضرورياً لنشر الوعي بشأن النظام من أجل تحقيق أهدافه على المدى الطويل. فالجمهور المطلع قادر على اتخاذ قرارات مستنيرة، مما يساهم في بقاء هذه الصناعة متقدمة على رأس القضايا التي قد نواجهها ونحن نمضي قدماً وتجنب الذعر واللعنة عند حدوث المساعبات والأزمات في هذا القطاع.

وبصفتي رئيس لجنة نظام تأمين الودائع المصرفية، فإنه يحدونني الأمل أن يسعى جميع المسؤولين والدوائر الرئيسية في القطاع المالي جاهدين لتنفيذ حملة التوعية بصورة تدريجية ومتواصلة حسب مقدرتهم من أجل ضمان كفاءة وفعالية النظام مستقبلاً، وذلك من شأنه أن يفيد قطاع الأعمال ويخلق بيئة صحية وسليمة لتطوير البلاد.

وأود أن أعظم هذه الفرصة لأشكر زملائي أعضاء اللجنة ومدير المشروع وجميع الذين عملوا على تحقيق هذا المشروع الضخم خلال فترة وجيزة وبطريقة مهنية.

وأود أيضاً أن أقدم بالشكر لجميع مدراء المشروع وممثلي البنوك الأعضاء على مشاركتهم الفعالة في هذا المشروع وللمطابع ودور النشر على عملهم المتقن.

مالك بن عبد الله المحروقي

مدير أول - دائرة تطوير المصارف

رئيس لجنة نظام تأمين الودائع المصرفية

رسالة من مدير مشروع حملة التوعية الخاصة بنظام تأمين الودائع المصرفية



يسعدني ويشرفني أن أعبر عن رأيي كتابياً في هذه المناسبة المجيدة لتاريخ «نظام تأمين الودائع المصرفية» والذي سيكون قد مضى على تأسيسه عشرون عاماً بحلول عام ٢٠١٥م.

يعود غرس بذور هذا المشروع لعدة سنوات مضت عندما قامت إحدى المنظمات الدولية بدراسة وتقييم لعمليات وتشغيل نظام تأمين الودائع المصرفية، وقدمت قائمة من التحسينات لجعله يتماشى مع المعايير الدولية المتعارف عليها. وقد نادت إحدى أهم التوصيات بتنفيذ حملة توعية تعريفية بهذا النظام وزيادة الوعي به.

وعلى الرغم من وجود هذا النظام منذ عام ١٩٩٥م، إلا أنه تبين أن الوعي به كان محدوداً وغير واضح المعالم في بعض الأحيان. وكان هناك ارتباك عام حول هوية نظام تأمين الودائع المصرفية حيث اعتبر مجرد نظام آخر من نظم التأمين الأخرى، مثله كمثل نظم التأمين الخاصة بالمنازل أو السيارات.

غير أنه نتيجة للأزمة المالية العالمية التي كانت لها أضرار كارثية أثارت الهلع الذي ساد جميع الأطراف المعنية، فقد أضحى من المحتم والأهمية بمكان أن نبني المعرفة الكافية والطمأنينة بين جميع المودعين وكذلك ثقة الجمهور بشكل عام في النظام المالي. وبالمقابل، فإن الوقوف على بيئة بالتدابير التي اتخذها البنك المركزي العماني لضمان استقرار القطاع المالي، وفي الوقت نفسه تعزيز الممارسات الحكيمة والإحترافية المقبولة عموماً، يساعد الجميع للإطمئنان على استثماراتهم في القطاع المصرفي.

لقد بدأت حملة التوعية في أبريل من عام ٢٠١٢م، وذلك بإعلانها وإطلاقها خلال الاجتماع السنوي للمصرفيين، حيث تم الاتفاق على استراتيجية ذات مرحلتين، كانت المرحلة الأولى منها تهدف إلى تثقيف المجتمع المصرفي بصفته خط الاتصال الأول، بينما كانت المرحلة الثانية تهدف لخلق الوعي بين الجمهور العام الذي يشمل المودعين الحاليين.

لفترة قاربت العام ونصف، إتخذت جميع المصارف الأعضاء - بما فيها البنك المركزي - خطوات عديدة لإجراء دورات تدريبية لجميع موظفيها المعنيين. وبعد عدة مراحل من التدريب والتقييم إقتضت لجنة نظام تأمين الودائع المصرفية وأعربت عن ارتياحها بأن المجتمع المصرفي أصبح لديه الآن معرفة عملية كافية عن نظام تأمين الودائع المصرفية يمكنه من الرد على استفسارات الجمهور بصورة مرضية.

نحن الآن مقبلون على مواجهة إحدى أكبر التحديات في خلق الوعي بين الجمهور العماني، لتعريفهم الفوائد التي سيحسونها من نظام تأمين الودائع المصرفية - دون أي تكلفة إضافية - والطمأنينة التي يوفرها للقطاع المصرفي. ونحن نعتقد أنه بمجرد نشر هذه الرسالة بين الجمهور، فإن أهدافنا الكبرى الرامية لتحقيق مستويات أعلى للإدخار وإنشاء نظام مالي متميز ستأتي ثمارها في الوقت المناسب.

ولا شك أن مشروعاً عملاقاً من هذا النوع ما كان ليكتمل بهذه الجودة إلا بفضل تضامر جهود الجميع، وأنا سعيد بتأكيد أن ممثلي المصارف الأعضاء الذين شاركوا في جميع المناقشات والدورات التدريبية وغيرها، قد قدموا لي كل الدعم القوي لأن أكون على ثقة من أن المهمة أصبحت في متناول اليد وستحقق النجاح. وأود أن أعرب عن امتناني العميق لكل منهم للإنضمام معنا والمشاركة في المسؤولية في هذا الحدث الهام، وإنتي لعل ثقة بأنهم سيواصلون حمل الرسالة والمعنى إلى الأمام.

كما أود أيضاً أن أشكر الإدارة التنفيذية للبنك المركزي العماني وأعضاء لجنة نظام تأمين الودائع المصرفية على دعمهم اللامحدود في تشجيعي وتوفير التوجيه المناسب لي. وأخيراً وليس آخراً أقدم شكري الجزيل لزملائي في الفريق على كل العمل الجاد الذي بذلوه في تحقيق هذا النجاح على مدى العامين الماضيين وفي إصدار هذه النشرة في الوقت المناسب وبأسلوب مهني.

بدر بن خالد الأغبري
مدير دائرة العمليات المصرفية
مدير مشروع حملة التوعية - نظام تأمين الودائع المصرفية

بنك التنمية العماني ش.م.ع.م
بيان المركز المالي
في 31 ديسمبر 2013

الموجودات	2013	2012	الإيضاح
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	300,422	201,512	1
أرصدة مستحقة من بنوك أخرى	21,289,109	24,779	2
فروض وسلف إلى العملاء	110,178,051	110,178,051	3
إستثمارات	25,420,774	11,960,113	4
فروض إسكانية للموظفين	1,312,388	1,039,200	5
دمج حكومية مدينة	549,811	1,779,264	6
ممتلكات ومعاد	1,480,372	1,288,042	7
مفوعات مقبلاً وأرصدة مدينة أخرى	621,213	203,272	8
مجموع الموجودات	161,107,190	150,742,767	
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع العملاء (إزدهار)	2,807,242	2,229,274	9
دمج حكومية دائنة	3,478,120	2,665,817	10
دمج دائنة ومصاريف مستحقة	3,050,010	2,002,460	11
مجموع المطلوبات	9,830,872	6,907,056	
حقوق المساهمين			
رأس المال	100,000,000	100,000,000	12
إحتياطي قانوني	5,480,211	4,771,284	13
إحتياطي خاص	5,480,211	5,480,211	14
التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات	1,344,304	988,463	15
أرباح محتزنة	38,910,700	34,110,788	16
مجموع حقوق المساهمين	151,323,318	143,823,246	
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	161,107,190	150,742,767	
صافي الأصول لتسهم الواحد	1/513	1/438	17

تمت الإيضاحات المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية



بنك التنمية العماني (ش.م.ع.م)
OMAN DEVELOPMENT BANK (SBOC)




محمد سالم الجارحي
القائم بأعمال مدير عام

يتسم النظام المالي العماني بالأمان والمتانة، حيث يخضع لنظام صارم جداً ويتبع سياسات مالية ونقدية قوية وراسخة تتناسب قادرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية الجارية في منطقة الشرق الأوسط أو في أي مكان في العالم. وحجر الزاوية في هذا هو وجود نظام مالي مستقر ومنظم. والنمو المطرد في الموازين الخارجية والنابع من صادرات النفط، والتي تصدر بشكل رئيسي إلى دول آسيوية، والنظام المالي المستقر والمنظم هما العاملان الرئيسيين وراء المكانة المالية القوية التي تتمتع بها السلطنة. فعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم خلال السنوات الماضية، لم يتأثر الأداء الاقتصادي للسلطنة إلا بشكل محدود جداً. وتقليص تأثيرات تلك الأزمة العالمية على الاقتصاد العماني

لأقل قدر ممكن لم يكن ليتحقق لولا وجود الالتزام الصارم من قبل الصناعة المصرفية بالسياسات المصرفية المتقلة والحذرة من خلال الرقابة المنتظمة والإشراف من جانب البنك المركزي العماني.

فلقد تبنت السلطنة سياسات اقتصادية نابعة تقوم على السوق الحر والمفتوح، وهذا ما شجع الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة من خلال وصول نسبة الملكية الأجنبية إلى 70 بالمائة، وفي بعض الحالات الاستثنائية إلى 100 بالمائة في صناعات وقطاعات بعينها. كما أن الاستقرار السياسي الذي تتمتع به السلطنة أحد العوامل المهمة التي أدت إلى ترسيخ وضع مالي قوي.

بنك الأهلي



لويد مدوك
الرئيس التنفيذي

البنك الأهلي
ahlibank

في سلطنة عمان توفرت العوامل اللازمة لدعم القطاع المصرفي الذي شهدا نمواً مطرداً ومنها السياسات الاقتصادية الكلية الناجمة واستقرار النظام المالي وسلامة السياسات النقدية واستخدام أحدث التقنيات والالتزام بالشفافية. على سبيل المثال من الواضح ان التطورات في أنظمة الدفع والتسوية قد ساهمت بشكل كبير في تطور النظام المالي في سلطنة عمان.

ليس من الغريب إذا أن ينجح القطاع المصرفي في سلطنة عمان في تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على اقتصاديات المنطقة أجمع بدرجات متفاوتة بداية من عام 2008 وما بعدها **ويعود الفضل في ذلك إلى التنظيم الجيد للقطاع ورأس المال والسيولة الكافية وريحية هذا القطاع.** وقد ظل القطاع المصرفي داعماً لنمو الاقتصاد العماني خلال الأوقات العصيبة لأنه نجح في تجاوز التحديات التي شكلها تراجع معدل نمو الاقتصاد في المنطقة والعالم وانخفاض أسعار النفط بسبب تراجع الطلب وانخفاض حجم التجارة الدولية وتركيز هذا القطاع على الفرص المتوفرة في السوق المحلي خاصة في مشاريع التنمية الكبيرة في مجال البنية الأساسية والسياحة والنفط والغاز.

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2013

الموجودات	2013	2012	المطلوبات وأموال المساهمين	2013	2012
نقد	24,779	23,194	الودائع (تشمل ودائع الحكومة)	50,896	44,188
أرصدة لدى البنك المركزي العماني	92,160	126,199	(أ) جارية	175,974	156,095
أرصدة مستحقة من بنوك أخرى	0	0	(ب) توفير	464,283	430,361
سندات حكومية وأخرى	132,773	117,860	(ج) لأجل	1,771	1,401
أرصدة مستحقة على: الفروع، الفروع الرئيسية والمتشعبين	5,244	59,794	مستحقات: الفروع، المساهمين الرئيسيين والمتشعبين	20,911	20,308
في الخارج	0	0	في الخارج	0	0
مستحقات على البنوك	44,628	46,338	مستحق للبنوك	0	0
سندات الإستثمار	21,624	12,007	رأس المال	116,000	116,000
فروض وسلفيات، والسحب على المكشوف (الصافي بعد إستبعاد من الديون المدعومة والمشكوك في تحصيلها وإحتياطي الفوائد)	1,076,291	934,814	إحتياطيات	66,810	54,839
من الديون المدعومة والمشكوك في تحصيلها وإحتياطي الفوائد)	26,810	21,779	أرباح مرحلة	12,942	13,272
موجودات بالائتمال (ملموسة)	1,076,291	934,814	مطلوبات أخرى	104,588	95,445
موجودات أخرى	31,985	30,227	مجموع المطلوبات	1,456,355	1,370,409
مجموع الموجودات	1,456,355	1,370,409	الإعتمادات والتكاليف والبولص	945,914	1,054,572



بنك صحر
Bank Sohar



د. محمد عبد العزيز كحمر
الرئيس التنفيذي

إن نظام تأمين الودائع المصرفية الذي قام البنك المركزي العماني بإنشائه واعتماده كأحد أوائل البنوك القليلة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك انطلاقاً من مسؤوليته لبناء قطاع مصرفي رائد ومستقر، يقدم تأميناً شاملاً لتغطية ودائع معينة لدى البنوك العاملة في سلطنة عمان بهدف تشجيع الزبائن على زيادة مدخراتهم لدى البنوك، وهي خدمة تأمين مجانية يتم تقديمها للمودعين، وهي لا تعمل فقط على المساهمة في استقرار النظام المصرفي بشكل عام، ولكنها أيضاً تراعي مصلحة الزبائن حيث تقدم شبكة آمنة من الخدمات المصرفية التي تحافظ على ودائعهم وتمييزها لدى البنوك.

وهذا النظام الممول مقدماً يتم إدارته من قبل البنك المركزي العماني بالتعاون مع جميع البنوك الأعضاء بالنظام. وإننا في بنك صحر نؤمن جهود البنك المركزي في تبنيه لهذا النظام الذي يعمل على تعزيز ثقة الجمهور في سلامة النظام المصرفي العماني وشفافيته وسعداء بالمشاركة في حملته التوعوية لهذا النظام من خلال توزيع المنشورات التوعيفية على زبائن البنك وعرض شعار النظام في جميع مكاتب البنك وفروعه ونشر الكتيب التوعيفي للنظام على موقع بنك صحر على شبكة المعلومات الدولية - الإنترنت. (www.banksohar.net).

الميزانية العمومية المبسطة
كما في 31 ديسمبر 2013

الف ريال عماني	السنة الحالية	السنة السابقة	الالتزامات	السنة الحالية	السنة السابقة
1 337 400	1 382 626	1 097 5	الودائع (تشمل الودائع الحكومية)	10 603	94 967
321 524	398 156	110 271	(أ) ودائع تحت الطلب	500	500
191 817	218 603	0	(ب) ودائع التوفير	0	0
822 064	759 901	0	(ج) ودائع لأجل	0	0
1 995	5 966	0	(د) ودائع أخرى	0	0
0	0	0	شهادات ايداع	2	0
0	0	335 389	المستحقات للفروع والمساهمين الرئيسيين	262 348	262 348
224 048	238 886	4	إيداعات مستحقة للبنوك	335 389	262 348
224 048	238 886	0	(أ) ودائع	0	0
0	0	152 686	(ب) الفروض والسلفيات	206 216	206 216
0	0	1 146 023	ودائع أخرى في سوق النقد	1 278 278	1 278 278
100 000	110 000	0	الفروض والسلفيات	0	0
8 006	10 827	16 134	(بعد طرح مخصص خسائر القروض والفوائد المفقودة)	16 134	16 134
413	1 063	0	الأسور الثلاثة الملموسة	0	0
(851)	(467)	16 235	المستحقات المحملة أجلاً	16 235	16 235
4 167	14 167	0	أصول أخرى	0	0
50 000	50 000	0	الديون التجارية	0	0
7 150	7 150	0	سندات الزامية قابلة للتحويل	0	0
30 838	35 689	0	التزامات أخرى	0	0
33 145	35 679	0	الأرباح المحملة أجلاً	0	0
1 787 166	1 885 620	1 787 166	مجموع الالتزامات	1 787 166	1 885 620

إيضاحات: - مخصص خسائر إنخفاض القروض والفوائد المحفوظة

نظام تأمين الودائع المصرفية



واديعة آمنة
و
استقرار مالي